الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
21 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة ميخيا فيليس ..... (كولومبيا)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصّكوك المتعلّقة بحقوق الإنسان (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-18161 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/71/40)

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** (تابع) (A/71/44 و A/71/48 و A/71/118 و A/71/268 و A/71/270 و A/71/272 و A/71/289 و A/71/298 و A/71/341 و A/71/38)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** (تابع) (A/71/36)

١ - **السيد رويز بلانكو** (كولومبيا): قال إن حقوق الإنسان عانت خلال النزاع المسلح الذي دارت رحاه في بلده على مدى ٥٠ عاما. وبذلك شكل إنهاء ذلك النزاع إحدى الأولويات الرئيسية. وقال إن التزام الرئيس بالتفاوض من أجل التوصل إلى سلام دائم مؤشر على الالتزام الموازي بتعزيز حقوق الإنسان كجزء من عملية بناء السلام.

٢ - ومضى قائلا إن كولومبيا قد أحرزت تقدما كبيرا من الناحية القانونية وأحدثت تغييرات مؤسسية بهدف الاعتراف بحقوق جميع الكولومبيين، لا سيما ضحايا النزاع. وأشار إلى أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يجري التحقيق فيها وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

٣ - وقال إن كولومبيا قد صدَّقت على معظم معاهدات حقوق الإنسان الدولية، وهي تفي تماما بالتزاماتها بموجب تلك المعاهدات، بما في ذلك التزاماتها فيما يتعلق بتقديم التقارير. وقد قدَّمت في عام ٢٠١٥ تقريريها الرابع والخامس بموجب اتفاقية حقوق الطفل وتقريرها الجامع للتقريرين الخامس عشر والسادس عشر بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله. وهي لا تزال ملتزمة التزاما قويا بآلية الاستعراض الدوري الشامل، وسوف تعمل على تعزيزها.

٤ - وقال إن حكومة بلده ممتنة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لما تقدمه من مساعدة في تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان ولما تبذله من تعاون مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي في ميدان حقوق الإنسان. وأضاف أن حكومة بلده سوف تواصل إيلاء الأولوية لحقوق الإنسان في سياق التزامها ببناء السلام وتعزيز الديمقراطية وتعزيز التنمية المنصفة والشاملة للجميع.

٥ - **السيدة مرتجي** (المغرب): قالت إن بلدها قد صدَّق على معظم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وإنه كان من بين الداعين إلى مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب من أجل التشجيع على التصديق على الاتفاقية على النطاق العالمي. وأضافت أنه صدق أيضا في الآونة الأخيرة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٦ - وأشارت إلى أن المغرب قام، على الصعيد الوطني، بتعزيز قوانينه ومؤسساته من أجل مكافحة التعذيب، وإلى أن تنفيذه لتدابير العدالة الانتقالية يعَدُّ مثاليا. ويعترف دستور المغرب لعام ٢٠١١ بحقوق الإنسان العالمية، كما أنه يجرِّم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وينص على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. وقد اعتمد مؤخرا سياسة جديدة وإنسانية بشأن الهجرة واللجوء، كما أنه اتخذ خطوات لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي في مجالات الهجرة واللجوء والاتجار بالبشر. وأضافت أنه سن قانونا يحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وأنه يعمل على مكافحة الفساد.

٧ - ومضت قائلة إن المغرب يشجع جميع أشكال التعبير الثقافية واللغوية، وذلك وفقا لالتزامه بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما أنه أطلق في عام ٢٠٠٥ مبادرة وطنية للتنمية البشرية لفائدة مجتمعاته المحلية الأشد فقرا، وأطلق في عام ٢٠١٣ نموذجاً إنمائياً جديداً للمقاطعات الجنوبية. وفي الآونة الأخيرة، سن المغرب في عام ٢٠١٥ قوانين تهدف إلى تعزيز الديمقراطية المحلية وتوسيع دور الحكومة الجهوية.

٨ - **السيد سيسا** (بوتسوانا): قال إنه في ضوء النقص المزمن في تمويل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات الخاص بأشكال الرق المعاصرة، الذي يقدم المعونة لضحايا أشكال الرق المعاصرة، تؤيد بوتسوانا جهود التوعية الإضافية المقترحة وفكرة إنشاء مجموعة أصدقاء للصندوق.

٩ - وقال إن عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يشمل تعميم المعرفة بقضايا حقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بناء القدرات، والإبلاغ عن تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. وأشار إلى أنها قادت، في الآونة الأخيرة، الجهود الرامية إلى إدماج حقوق الإنسان في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وقد بدأت المفوضية أيضا العمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، بدلا من الاقتصار في تعاملها على الدول وكيانات الأمم المتحدة. وفي ضوء اتساع نطاق ولاية المفوضية، تؤيد بوتسوانا الدعوة إلى زيادة الموارد المخصصة لها.

١٠ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ يُفترض فيها أن تساعد على إبراز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي لا تحظى بالاهتمام الكافي. وقال إن حكومة بلده تشعر بالقلق إزاء ما يظهر في مجلس حقوق الإنسان بوضوح من ازدواجية المعايير وانتقائية وتسييس متزايد. وذكر أن الاستعراض الدوري الشامل يكفل المساواة في المعاملة بين جميع الدول، وأنه ينبغي الحفاظ عليه. وقد أعربت أذربيجان عن قبولها كليا أو جزئيا لمعظم التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل الذي أجرته في عام ٢٠١٣، وقدمت التقارير الطوعية لمنتصف المدة عن تنفيذها لتلك التوصيات.

١١ - وقال إن حكومة بلده ترحب بتحسين كفاءة وفعالية نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وتشجع هيئات المعاهدات على تكثيف جهودها في مجال المواءمة. وقد انضمت أذربيجان إلى معظم المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، وهي تعمل على إدماجها في القوانين المحلية، كما أنها تفي تماما بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم التقارير. وذكر أن أذربيجان قد وجهت دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وأنها استضافت في عام ٢٠١٦ زيارات قام بها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد تمكنت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب، خلال الزيارة التي قامت بها في نيسان/أبريل ٢٠١٥، من الوصول إلى الأماكن التي قصدتها دون معوقات. وقال إن حكومة بلده تتطلع إلى التعاون المثمر والحوار المفتوح مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٢ - **السيد زيميني** (كازاخستان): قال إنه في السنوات العشر التي انقضت منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، دأب المجلس على تعزيز حماية حقوق الإنسان على نحو فعال وأثبت قدرته على الاستجابة بسرعة للانتهاكات الجماعية والصارخة لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم. واستدرك قائلا إن كازاخستان تشعر بالقلق إزاء التسييس المتزايد للمجلس، وكذلك مسألة تنفيذ قراراته ومقرراته. وقال إن القدرة على تقييم مدى التقدم المحرز ورصد عملية التنفيذ أمر

بالغ الأهمية. وتعرب كازاخستان عن تقديرها للخبرة التي اكتسبتها بصفتها نائبا لرئيس المجلس وبصفتها دولة مراقبة.

١٣ - ومضى قائلا إن كازاخستان قد دأبت، منذ استقلالها، على السعي إلى تعزيز نظامها الوطني لحقوق الإنسان. وتعزيزا لهدفها المتمثل في الانضمام إلى البلدان الثلاثين الأكثر تقدما، تقوم الحكومة بتنفيذ إصلاحات مؤسسية مصممة لضمان المنافسة العادلة؛ وسيادة القانون؛ واتباع معايير رفيعة فيما يخص ثقافة احترام القانون؛ ولضمان وجود نظام قضائي يتسم بالشفافية والكفاءة ويسهل اللجوء إليه؛ ووضع نظام لإنفاذ القانون يكون مسؤولا وخاضعا للمساءلة. وفي عام ٢٠١٦، قامت كازاخستان بتعيين أول أمين مظالم للأطفال.

١٤ - واستطرد قائلا إن كازاخستان قد أنجزت بنجاح الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، وإنها تقدم بانتظام تقارير إلى لجان الاتفاقية ذات الصلة. وقد زار كازاخستان عشرة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة خلال فترة وجيزة، وقامت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب بأول زيارة لها في أيلول/سبتمبر.

١٥ - **السيدة بلوط** (الجزائر): قالت إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بالتساوي لجميع المواطنين أمر منصوص عليه في دستور بلدها، وقد تعززت هذه العملية بفضل الإصلاحات الدستورية الأخيرة. وثمة قانون جديد يحظر التمييز القائم على نوع الجنس، ويوفر القانون الجنائي المعدَّل حماية أكبر للأطفال.

١٦ - وقالت إن الجزائر ترحب بجهود مجلس حقوق الإنسان الرامية إلى مساعدة الدول على بناء القدرة على حماية حقوق الإنسان. وأعربت عن تقدير بلدها لنظام الاستعراض الدوري الشامل، وقالت إنه يشارك في ذلك الاستعراض بنشاط. وسيكون من الضروري في المستقبل الحفاظ على الطابع العالمي لأعمال المجلس، فضلا عن تعزيز دوره وتحسين الشفافية والحد من الانتقائية والتسييس. وينبغي أن يكون الحق في التنمية في صميم الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٧ - **السيد كاسيدي** (منظمة العمل الدولية)، رحب بتقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات (A/71/385)، فقال إنه، على النحو المبين في التقرير، لا يزال يتعذر على أغلبية العمال الحصول على تلك الحقوق الأولية، وهي معرضة للخطر بشكل متزايد بفعل التغييرات المخلة التي تطرأ على الاقتصاد العالمي. وقد شهد أحلك الظروف العمال الذين يعانون من حالات ضعف، مثل المهاجرين والنساء والعمال المترليين، فضلا عن العمال في الاقتصادات غير الرسمية والريفية.

١٨ - ومضى قائلا إنه لتحقيق هدف توفير العمل اللائق للجميع، سيكون من الضروري ضمان تطبيق معايير العمل الدولية بالتساوي في جميع أنحاء العالم من خلال إقامة شراكات فعالة واتخاذ إجراءات مبتكرة. وأضاف أن أبحاث منظمة العمل الدولية وتجربتها قد أظهرت أن حرية التجمع وتكوين الجمعيات ضرورية للحوار بين الشركاء الاجتماعيين، وهي من العوامل الرئيسية التي تحفز على توفير العمل اللائق والحد من الفقر وتحسين القدرة على مواجهة النزاعات. وبما أن تلك الحرية هي خط الأساس المقبول عالميا للمعاملة العادلة في مكان العمل، ينبغي حمايتها وتعزيزها من جانب جميع الدول، وفقا للتوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص. ويجب السماح للناس بأن يكون لهم صوت في العمل وفي المجتمع بغية الدفاع عن مصالحهم في ظروف تكفل لهم الكرامة والاحترام.

رفعت الجلسة الساعة ١٠:٣٥.